

الرفيق مصطفى الحلاج

مظاهرات

في الإشتراكية العربية



منشورات 1989 الطليعة

البحث والاشتراكية - تيارات اشتراكية

1

في سبيل مجتمع عربي موحد حرّ وديمقراطي



نظرات في الإثنية العربية

لمصطفى الحلّاج

عندما نادينا بالفكرة القومية نقلناها من المستوى العاطفي المنعكس باعتبارها ردة فعل آتية على الاستعمار واستجابة عفوية للموثرات الفكرية القومية الداخلة إلى وطننا إلى مستواها الإيجابي الأخلاق . وقد كان محتوى الفكرة القومية في أواخر القرن الماضي ومعظم النصف الأول من هذا القرن صالحاً للمناخ الفكري والاجتماعي السائد آنذاك . ثم جاء البعث العربي فرفعها من السطحية والضحالة والجدل الفارغ ليغرزها في أعماق الحياة الشعبية حقيقة حية ، متطورة مع الزمن والعصر ، مبدعة بما تحمل من مضامين جديدة ، بالإضافة إلى الثقل العاطفي الواعي الذي منحها إياه . فقد اقتضى نمو الوعي القومي ، والإيمان بطاقات

البعث والإشعاع - الحياة - التيارات الأولى

شعبنا الكامنة وتلون الاستعمار الحديث ، أن يسبرز إلى الحياة الشعبية تخطيط جديد للقومية العربية لم يكن في وسع البورجوازية ذات النفوذ السياسي زمن الانتداب الفرنسي أو في وسع الباحثين عن الطمأنينة العقائدية المجردة أن يبدعا مثل هذا التخطيط ، فقد تبين أن مرحلة جديدة حاسمة من الوعي القومي تكتسح جماهيرنا بشكل عفوي ، غامض وكنا نحن الشباب طليعة هذا الوعي ، مازمين بنقل هذه الاندفاعات الشعبية إلى مستواها الإيجابي وترجمتها إلى شعارات إنشائية واضحة . وكان علينا أيضاً - في كل معركة نخوضها شعبنا ضد الاستعمار وعملاته ، وضد الاقطاع ورأس المال - أن نزيد من توضيح مخططاتنا القومي الجديد ، ونحفظ لشعبنا نفسه الثوري ونربطه بجذوره الأصلية ذات الاتجاه . وقد تبين دائماً أن بقاء الوعي الجماهيري على السطح آنياً وعاطفياً فجاً لن يخدم التطور التاريخي لأمتنا ، وهو لن يكون صورة للمستقبل ، بل هو صورة زائفة له ، مصيرها أن تمحى كلية في اللحظات الحاسمة التي يواجه بها التاريخ الأمة ، وأن دور الطليعة هو في أن تركز صورة المستقبل الحقيقية وتوضحها وتجعلها منظورة منذ الآن في أعين الجماهير . إن هذه الصورة معروفة لشعبنا بخلاصاتها : الوحدة - الحرية - الاشتراكية بيد أننا مازمون دائماً بأن نحدد هذه الخلاصات ونطرحها بشكل مشكلات شعبية يمكن أن نعيش من خلال التجربة

المضنية الخطيرة التي يمتحن فيها شعبنا . وبالرغم من ان مضامين تخطيطنا القومي تنبئها الآن تربة البعث للأمة العربية الا ان واجبنا في التبشير لها لا يمكن ان ينقطع أو يفتر فحيث يكثر المزيفون والانتهازيون تنقل مهمات الطبيعة وتصبح أكثر حدة وشرفاً .. ان طريقاً واحداً يستطيع أن يقهر الزيف ، هو في ان تملك الجماهير هذه الحقائق وتجعلها غذاءها اليومي ، فالحقيقة القومية ، والانقلابية والاشتراكية ليست وهماً ، ولكنها تظل كذلك اذا لم تجسد ، وعلينا نحن ان نمنحها الحياة والحرارة ، بتوضيحها وتعميقها حتى يمكنها ان تثبت للمحنة وتقهرها ، وحتى يمكنها ان تجتذب الجماهير وتطعم نضالها المرير بمذاق المستقبل المشرق .

...

ان الاشتراكية وجه الغد فنحن لا نملك منها الآن الا النظرة المستشفة ، ولا يضيرها هذا في شيء ، ذلك ان قواعد النظريات الاقتصادية معروفة ويظل التطبيق مختلفاً شأنه شأن كل ما ينقل من حيز الفكر المجرد الى المجال التطبيقي الانساني ، فاذا استطعت ان تفصل الانسان عن مجتمعه وظرفه التاريخي وتكونه النفسي أمكن وقتها فقط ان يوحد بين النظر الفكري والتطبيق مسبقاً ، وهذا شيء محال كما نعلم طالما ان هوية الانسان هي الحرية .. لقد نادى البعث العربي منذ نشأته بهذه الحقيقة : ان كل

مجتمع انساني يطبق أنظمتة بحسب ظروفه فلا القوميات
متساوية لدى أناس هذا الكوكب ولا الفكر ولا العاطفة
ولا التاريخ ، ومن باب أولى فإن تساوى اشتراكيان كما
زعم الماركسيون تساوي حبتين من الماء في المحيط .. هناك
اشتراكية عربية وفرنسية وموفيتية وصينية رغم تساوي
القواعد والأصول ، فقد يكفي ان يختلف الغرض من
الاشتراكية حتى يكون في وسعنا القول بتعدد الاشتراكيات
تعدد القوميات الانسانية كلها !

وهنا يلزم أن نقف بعض الشيء لنوضح مفهوماً غامضاً
في أذهان الكثيرين ، هذا المفهوم الخاطيء بطرح دائماً على
شكل سؤال : ما هو الفرق بين اشتراكية البعث العربي
واشتراكية الشيوعيين ؟ والخطأ في ذلك بين ، شرط ان
نعرف المضمون الرئيسي للفكرة الماركسية وتخطيط البعث
العربي ، وقد سبق أن أشرنا الى ان البعث العربي انما
جاء نتيجة لتفتح الوعي القومي ونضجه لدى الطليعة من
الشباب العرب ، وهو اذن من نتاج الأرض العربية ونفسها
وروحها وتراثها . والتأكيد هنا على كلمة البعث ضروري
ليس فقط لحلاوتها ورنينها القومي الرائع وانما لما تحمله
من معطيات خاصة متميزة ، فالعرب الآن يجتازون فترة
حاسمة من أخطر فترات تاريخهم ، أو هم بمعنى أدق
على عتبة حدث تاريخ جديد ، وإيمان العرب بالبعث
إيمان راسخ بامكانياتهم وظروفهم ومناخهم التاريخي

والحضاري ليس فحسب بالنسبة للماضي ، فالماضي متكاملاً
الحاضر ، وحافز للمستقبل وانما بالنسبة للغد أيضاً ، هذا
الغد الذي لا يمكن الا للعرب أن يصنعوه لانفسهم
وباختيارهم الكامل . ان الفكرة القومية كما قال الاستاذ
ميشيل عفلق : مغروزة بتربة أرض الجزائر العربية ،
لوجود جزء كامل من الأمة ، مهدد بالابادة . ولذلك
فهي معتمدة بالدم والتعب والدمع . والفكرة القومية في
سورية المستقلة واجب تحرير وهي كذلك في مصر والاردن
وان شعبنا في العراق والمحميات وتونس ومراكش ما يزال
يكسر الباب المسدود من الداخل لينفلات منه الى حيث
يحمل نصيبه في عمليات التحرير والتوحيد . والفكرة القومية
بعد التوحيد هي تنفيذ برامج التنهيج الاقتصادي والاجتماعي
ورفع الاثقال عن الروح العربية المعتمدة بالبوأس والحرمان
الآن .. وهي ان الفكرة القومية فيما بعد هذا كله بالنسبة
لمستقبل العرب ، ما يسهم به العرب في المجال الداخلي
والدولي من تطوير مبدع للحياة الانسانية ، على أسس من
العدالة والمساواة والعيش السلمي .

ولكن ماذا يفيدنا هذا الذي قلناه ؟ لقد سئل الاستاذ
عفلق مرة ما اذا كان من الواجب تقديم الفكرة الاشتراكية
على الفكرة القومية في نظر البعث ! وجاء الرد حاسماً :
ان طريقة طرح السؤال خطأ ، اذ ما من شيء يمكن ان
يقرن بالفكرة القومية . ليست الفكرة القومية هي الكل

والاشتراكية هي الجزء أو العكس - فالمقارنة
تصح بين الاشياء المتماثلة ، والقومية روح كاملة ، صفة
للانسان العربي وتعبير عن وجوده المتميز وسيره الحضاري
الذي يمكن ان ينضم في نفس الوقت الى خط سير الانسانية
التقدمية المسالة وان ايماننا بامكانيات شعبنا تجعلنا على مثل
اليقين بأن الامة العربية - عند توافر شروط انبعاثها من
الداخل ، من داخل روح الفرد العربي وروح الامة ،
سوف تخط طريقها الحضاري المبدع الذي هو في اتجاه
الانسانية التقدمية ، ولا يمكن مع ذلك ان يضع فيها
ولا يمكن ان يسمح لها بامتصاصه لسبب بسيط وهو ان
العربي سوف يعطي الانسانية على طريقته ومن بين يديه
بالذات ، لسوف يأخذ منها أيضاً ولكن اطاره العام يظل
هو هو خاصاً ، متميزاً ، مشعاً بزهوه الفريد .

ان الامة العربية التي من صفاتها الأساسية العدالة ،
سوف تأخذ بالنظام الاشتراكي في المجال الاقتصادي على
أساس من انه عادل وتقدمي وعلمي ، وحتى لو لم يوجد
مثل هذا النظام فهي كفيلة بأن تكتشفه . قد نخيل لاحدنا
للهولة الأولى ان في هذه الاجابة شيئاً من المغالاة ، والحق
انها مبرأة من ذلك ، فالافكار الاشتراكية الحديثة لم تكن
من صفة رجل فرد أو أمة ، فقد اسهم في وضع قواعدها
وأصولها العديد من المصلحين والكتاب والباحثين وان يكن
لما ركس فيها دور بارز خاص . وثمة شيء آخر هو ان

هذه القواعد انما هي نتاج مرحلة متطورة من الفكر والظروف الانسانية المستجدة ليس غير ، اي انها بعبارة أخرى وليدة عصرها ، بيد ان انسان العالم القديم والوسيط نزع هو أيضاً تدفعه مثل هذه الروح الى تطبيق نظرية اقتصادية عادلة ، وقد طبق منها بالفعل انماطاً مختلفة . فالاشتراكية اذن كترعة عدالة وجدت من قبل ، وهي ملتصقة بالروح الانسانية ، بالأديان الكبرى . واعمال المصلحين وجدت على نحو خاص مرتبط بظروف المجتمع الانساني ، ولم تكن بدعة هذا العصر رغم دعوى القائلين بذلك وباطالهم . ولعل بعضاً يريد الدليل على ذلك ... خذوا اسماء الاشتراكيين في العصر الحديث ، بعض أسماهم ليس غير ، جراكوس بابوف ، سان سيمون ، شارل فورييه روبرت أوين ، يوحنا فيشتا ، كارل يوحنا رودبرتوس ، ماركس وانجلز الخ .. ان هؤلاء اشتراكيين تماماً رغم اختلاف آرائهم ونزعاتهم الجزئية ، وثمة الكثير من رجال الاقتصاد الذين أسهموا بطريق مباشر أو غير مباشر في توليد الفكرة الاشتراكية فقد غرس آدم سميث نفسه زعيم المدرسة الرأسمالية الحرة بذرة الاشتراكية عندما نادى بأن قيمة السلعة هي بما تحتوي من عمل انساني . وهناك آخرون أيضاً من أنصار المذهب الموجه ، ابتداء من فردريك ليست الالماني صاحب نظرية الحماية ، والذي يرجع اليه

الفضل في الترويج للزوافرين (الوحدة الجمركية بين
دويلات المانيا قبل الوحدة السياسية) الى الرئيس روزفلت
صاحب نظرية « النيوديل » أو التجربة الجديدة وهي
التجربة التي نهض بها في أخطر مركز للرأسمالية الحديثة في
العالم في قلب عالمها وقلعته . ولعله من المبدي ان تنمو النزعات
الاشتراكية في هذا العصر بالذات بحيث تفوق في حدتها كل ما
سبقها من نزعات العداءة في التاريخ . ذلك ان انظلم والبؤس لم
ينشأ أظفارها في عصر انساني بأفطع وأفدح مما فعلا في
هذا العصر ، وهل يكفي أن أذكر لكم ان احدى ازمات
العالم الرأسمالي الدورية ، وهي أزمة عام ١٩٢٩ قد سببت
تعطيل ما يزيد عن خمسة عشر مليون عامل في الولايات
المتحدة فحسب . ولم يحدث ذلك ؟ لأن الانتاج الاقتصادي
غمر السوق ولأن الطلب لم يستطع ان يمتصه جميعاً . انظروا
الى هذه العبارة جيداً فيض الانتاج في حين ان الملايين من
سكان هذه الأرض ما يزالون يتعرضون للموت جوعاً وبرداً
ومرضاً . واذن فقد كان لا بد ان تكتشف هذه الكامنة
الشافية « الاشتراكية » كان لا بد ان يطلبها الجائعون
والمحرومون والبائسون وايضاً الباحثون عن العداءة . فهل
ثمة من ضير اذا ما اكتشفتها الامة العربية في طريق انبعائها
التاريخي العظيم ؟ وهل يتبقى شيء من التناقض في قولنا
ان التنهيج الاقتصادي الاشتراكي هو ثمرة مشتركة للانسانية
جميعاً .

ان السؤال عن الفروق خاطيء . فالفروق موجودة أصلاً . والذي يريد ان يطلبها، يجب ان ينظر الى التجارب القومية التي تخوضها شعوب الانسانية . يجب ان ينظر الى السير التاريخي ومنحنياته . الى النفس الحضاري المختلف عند الشعوب ، الى تمايز الامم واختصاصاتها فهي لا يمكن أن تطلب في الادوات والوقائع العلمية . والاشتراكية ليست الا أداة ومجموعة قواعد ومبادئ نشأت من صلب الافكار الرأسمالية لتنقضها فيما بعد ولتقيم عليها الحجة . الفروق تطلب في المادية التاريخية التي تفسر التطور التاريخي وتحكم عليه بأنه نتيجة للتناقضات القائمة بين طبقات المجتمع والتي أساسها مادي اقتصادي بحت ، الماركسية تفسر الانسان كلا وليس جزءاً : دينه ، مواهبه ، حضارته ، علومه وفنونه واخلاقه ، وتزعم بعد انها علمية . ولكن اشتراكيتنا نحن لا تفسر الانسان ولكنها تحسن وضع الاداة الانتاجية في يده وتحسن توزيع الدخل العائد من فعاليته الانتاجية ويظل الانسان مع ذلك محتفظاً بحريته وكرامته وبخلقه وفنه اذ ان هذه المعطيات جزء أساسي من تكوينه . مثلاً مثل المعدة التي تجوع والجنس الذي يرغب والرئة التي تتنفس والعلم هو في هذا « ان تتيح للجسد ان يكمل حياته بتغذية وظائفه ، ولكن قهر الروح وأسر النفس الانسانية ليس من العلم في شيء ويصح ان تقول ان الجائع سقيم الفكر ولكن لا يصح أبداً ان تقول بأن الشبعان لا عقل له ! بل

ان ازهى عصور الانسانية هي تلك العصور التي قبض فيها لابنائها الشعب فأخرجت لنا الفكر والثقافة والاخلاق والعلم والفن ' . وهكذا ينحل التناقض جميعاً ويتبين الخطأ . فالعلميون ليسوا الماركسيين أبداً الا فيما يختص بقواعدهم للانتاج الاقتصادي والتوزيع في حدود النطاق الاشتراكي أيضاً وليس الشيوعي - وهو ما نشاركهم فيه كل المشاركة على مائدة الافكار الانسانية التقدمية الصالحة . وفيما عدا ذلك بالنسبة للانسان المبدع . الانسان الحضاري فليسوا الا أصحاب نظرية تطمح الى تعليل الوجود الانساني وتفسيره... أما نحن القوميين العرب فقد لا تكون لنا نظرية - محافظة منا على النظر العلمي - ولكننا نلتزم دائماً هذا المبدأ حتى ينقضه العلم حقيقة وهو ان أعظم ميزة للانسان هي الحرية... الحرية هويته . طريقه الى الابداع . وسيلته وربما كانت غايته أيضاً . ومن أجل هذا الشيء الثمين من أجل ان نضمن للانسان الحرية ننزع الى توحيد الوطن العربي وتحريره من الاستعمار وتحسين أوضاعه الانتاجية وتأمين العدالة في توزيع الناتج القومي في الداخل ومساعدة اشتراكي العالم جميعاً من أجل انشاء أسرة دولية اشتراكية تقوم علاقتها على أساس من المساواة والعدالة حيث تبطل أسباب المنازعات والحروب . وعندما يتحرر انساننا في الداخل وانسان كل قومية على أرض البشر . عند ذلك فقط يمارس الانسان أعظم طاقاته جميعاً وهي الحرية ، اذ يكون في وسعه

آنذاك فقط ان يمتلكها .

...

ونتحول الآن للبحث في مضمون الفكرة الاشتراكية بذاتها ، وهو كما قلت الجانب غير الشيق والجاف من أبحاث المذاهب السياسية كلها . من المعروف ان الحياة الاقتصادية تقوم على دعامتين : الاولى ، انتاج السلع وطريقته واهدافه . الثانية ، توزيع الدخل بين المنتجين . وسوف نبحث كلاً من هذين الشقين مع تطبيقاته بشكل خاص .

...

آ - نظام الانتاج :

يقوم الانتاج في ظل النظام الرأسمالى الحاضر بدافع من الربح الفردى . وللبيع في الاسواق العامة وتقرر طريقة الاثمان السائدة في هذه الاسواق أنواع الانتاج ، ومعنى هذا ان أصحاب المشاريع يتتجون في جو من الحرية الكاملة ، فقط للذين يدفعون أعلى ثمن ، وتحقق المنافسة بين السلع المنتجة كما يزعم الرأسماليون أفضل شروط الشراء بالنسبة للمستهلكين ، فالمستهلك المعزز بالقدرة الشرائية يفضل بين السلع المنتجة تبعاً لحاجاته المختلفة ، ويؤثر دون ريب شراء السلعة ذات الثمن الأدنى من السلع

المثالة في النوع والكمية، وهو أي المستهلك حر أيضاً في توزيع قوته الشرائية بين احتياجاته المختلفة من السلع ويقرر هذا التوزيع دائماً مدى الضرورة التي يستشعرها بالنسبة للسلع . حيث يبدأ بشراء تلك الأكثر ضرورة له حتى يبلغ في النهاية الى الذي يمكنه من استهلاك السلع الكمالية كالسيارات والبرادات الخ ..

ويقول الرأسماليون تعقيباً على ذلك ان جو الحرية والمنافسة يحققان مصالحة المنتج والمستهلك معاً وفقاً للعمليات التالية : لا يبقى في سوق الانتاج الا اصحاب المشاريع الذين ينتجون بأقل كافة ممكنة ، اذ ان التنافس بين المشروعات يجعلها تنصرف الى ابتداء أحسن الطرق الفنية في الانتاج والتي تؤدي الى تخفيض كلفة الناتج الى الحد الأدنى ، فالمشروع الاقل كافة يثبت في السوق وينتهي الامر بالمشاريع غير الناجحة الى الانسحاب من السوق والبحث عن وجوه نشاط أخرى مجدية ، ونتائج هذا كما نرى في صالح الانتاج العام حيث تعمل على تطوير ادوات الانتاج وابتداء الاساليب الأكثر نفعاً واغناء الأمة بمجموعها فلا مكان اذن على مائدة الانتاج الرأسمالي الا الكفاءة والكفاية الفنية لا تقررهما الدولة بالاكراه وهي لا تستطيع أصلاً . ولكن جو المنافسة هو الذي يحكمها أولاً وأخيراً . ويرجع الرأسماليون كل المحسنات التي طرأت على الانتاج في العصور الحديثة الى جو المنافسة على الاسواق

القائم في النظام الرأسمالي . وقد كان التسابق على البيع والربح والسيطرة الحرة على هذه الاسواق بشكل حافزاً خلاقاً إيجابياً دفع بالصناعة والزراعة الى الذروة ويمكن من الاستفادة من العبقورية الانسانية في مجال الاختراع والادارة والعمل الماهر المأجور . ونحن وان كنا نقر بهذا الجانب الأخير من رأيهم الا أننا يجب ان نذكر أيضاً كيف ان هذه المحسنات تمت دائماً على حساب آلام العمال وبؤسهم ومرضهم ودفعت البشرية ثمناً ذا كثيراً من الانقلابات الاجتماعية العنيفة التي عصفت بالمجتمع الاوروبي . فقد ساءت فكرة التحسين والمنافسة في طريقها المعجل نزع الطبقة العاملة في العيش اللائق . كما سحقت في نفس الوقت طبقة الحرفيين الصغار الذين لم يملكوا أمام منافسة المشاريع الضخمة الكبيرة بدءاً في المنافسة . وحيث انتهى بهم الأمر الى الالتحاق بحيوش العمال البائسة الباحثة عن العمل المأجور المهين لدى هذه المشاريع . وتم التطور أو الانقلاب بمعنى أدق من النظام الحرفي الضيق الى نظام المشاريع الرأسمالية على حساب الفئات الشعبية المستهلكة والمنتجة وهي أكثرية الشعب الساحقة دائماً . وهذا التطور مكن من جهة أخرى رأس المال من توطيد نفوذه الانتاجي في السوق كما مكنه من متابعة التسلق على هرم الانتاج حيث تركزت ملكية أدوات الانتاج أخيراً بيد فئة قليلة محدودة تقف على رأس الهرم وتمتد نفوذها وسيطرتها ليس فقط

على الاسواق الداخلية وانما على أسواق العالم الخارجي أيضاً . وكان أن انتهى بها الأمر إلى الاحتكار العملي الذي يكذب الحقائق النظرية التي يستند اليها الفقه الرأسمالي . إن منافسة تنشأ بين مشروع ضخم يملك أفضل أدوات الإنتاج ويتمتع بمزاياه . وبين مشروع حربي أو رأسمالي صغير لا يمكن أن تعتبر بأية حال منافسة حرة وعادلة ، والذي يحدث دائماً هو أن يلجأ المشروع الكبير بالإضافة إلى مزاياه المبدئية إلى اغراق السوق بالسلعة بأثمان متدنية جداً تلحق به الخسارة هو نفسه حتى يعجز المشاريع الصغيرة ويضطرها إلى الانسحاب من الإنتاج ثم ينتاب ثانية فيقرر - وقد أصبح وحيداً في السوق - ثمن السلعة على هواه . هذا ومن جهة أخرى فإن المشاريع الرأسمالية الضخمة خشية من أن تدخل بين بعضها البعض في منافسة خطيرة قد تعصف بها جميعاً نظراً لتوازن اسلحتها وحدثها تلجأ إلى الاتفاق على اقتسام الغنائم وهي هنا الاسواق للتصريف كما تتفق على اقتسام الاسواق التي تزودها بالمواد الأولية وهكذا ينشأ ما يعرف بالكرتلات والتروستات . وان مراجعة بسيطة لتاريخ نشوء هذه التجمعات للمشاريع الضخمة يدلنا على الكيفية البشعة التي تمت بها على حساب جماهير الشعوب البائسة . وهكذا يتبين لنا هنا كيف يكذب رأسماليون في دعاواهم بالمنافسة الحرة ، وكيف تستحيل هذه المنافسة عملياً إلى حرب بائسة

غير مشروعة تلتهم بتبجتها المشاريع الضخمة المشاريع الصغيرة في شريعة لا تختلف بأية حال عن شريعة الغاب . ولقد تمت فعلاً عملية تطوير الاقتصاد الأوروبي من المرحلة الحرفية إلى المرحلة الرأسمالية على هذا الشكل ، ولعل الكثير يسمع بين حين وآخر عن ملوك البترول والحديد والسيارات والفحم وملوك المال وهي التسميات الشائعة في عالم الرأسمالية المستحدث « الولايات المتحدة الأمريكية » .

أين يمكن أن نعثر الآن على المنافسة الحرة وفضائها في عالم تم تقسيم أسواقه الانتاجية والتوزيعية بين عدد مركز من تجمعات الاحتكار الدولية . وأين هي مصلحة المستهلك من ذلك كله . ان الاشتراكيين لا ينكرون أبداً ما حققه النظام الرأسمالي من مستحدثات الانتاج ، هذه المستحدثات التي يسرت مطالب العيش ورفعت عن كاهل الانسان العامل ثقل الأعمال العضلية ولكنهم ينكرون الطريقة التي تم بها هذا التطوير إذ لا يعقل أن نقبل انسانياً ، الوصول إلى مستوى أفضل للانتاج (ومبرره الوحيد خدمة الانسان فقط) على سلم من المتاعب والآلام والتضحيات الانسانية التي كان في الوسع توفيرها حتماً . وهل ثمة من فضل في خدمة الانسان عن طريق ظلمه ؟!.. إن الطريقة التي استخدمت لرفع عمارة الآلية الحديثة الحاضرة لم تكن شريفة أو عادلة ، واننا نحن الاشتراكيين لا يمكن أن

تقبلها أبداً . أما كيف يمكننا التوفيق بين هذه الحقيقة... وهي ان مصلحة شعوب الانسانية جميعها وان تطوّر فعاليتها الانتاجية من الحالة الزراعية الاقطاعية و نظام الاسرة في الانتاج الزراعي والاساليب العتيقة « إلى الطور الفني الحديث « نظام المزارع الفنية الآلية » ومن الحالة الحرفية « نظام العامل الوحيد أو العدد البسيط من العمال وآلة اليد » إلى الطور الرأسمالي « نظام المشروعات الصناعية الآلية » ان نوفق بين هذا التطور وبين المصاحبة العادلة لشعوب الانسانية ، فان التطبيقات الاشتراكية التي قامت في مجتمعات عديدة من العالم قد أثبتت صحتها وجدارتها . ففي حالة وجود الامة في مرحلة النظام الزراعي والصناعي المتخلف . تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تطوير التفاعلات الانتاجية بأقل أذى ممكن . ولنأخذ مثلاً الوضع الاقتصادي للأمة العربية وهي تجوز الآن هذه المرحلة بالذات ، ولتساءل كيف يكون في وضع الاشتراكيين نقل هذا الاقتصاد إلى الطور الفني الآلي وبعبارة أخرى كيف يمكنهم تصنيع الوطن العربي وقلب أنظمة الزراعة الحالية البائسة . ارجو هنا ملاحظة هذه الفرصة وهي اننا نعزل الظروف الاخرى التي تصاحب عملية التطوير عملياً كما يمكننا تبسيطها وفهمها من وجهها الفني .

وزيادة في التبسيط نفترض وضع صناعة النسيج في سورية بين الطور الانتاجي اليدوي الحرفي والطور الآلي

ففي الحالة الرأسمالية الحرة ونتيجة لتسرب الأفكار الفنية ومنافسة السلع الأجنبية للسلع الوطنية يميل بعض كبار الرأسماليين طمعاً في الربح إلى انشاء صناعة نسيج آلية تضم الآلاف من العمال المساجورين وتستخدم أحدث مبتدعات الفن الانتاجي . وباعتبار ان سوق الانتاج والتصدير حر فان منتجات هذه المشروعات الآلية - نتيجة لتمتعها بمزايا الانتاج الآلي - تكون اقل كلفة من السلع المنتجة في المصانع اليدوية الصغيرة وتستطيع تبعاً لذلك أن تستولي على سوق البيع بحيث يصبح الآخرون « أي الحرفيون » لا مكان لهم لتصريف منتجاتهم ، الأمر الذي يدفع بهم إلى الانسحاب من الانتاج والبحث عن العمل المساجور سعياً وراء الرزق ويكون السبيل الوحيد المفتوح امامهم هو أن يلتجئوا إلى المشاريع الصناعية ليعملوا فيها بصفة اجراء . وهكذا تغلق هذه الحرف أبوابها ويتحول أصحابها إلى عمال اجراء في نفس سوية العمال الآخرين ، وينفرد في السوق بضعة من أصحاب المشاريع الكبيرة التي يمكنها أن تتنافس فعلاً . ولكن هذه المشروعات تدرك فجأة ان المنافسة تلحق بها الضرر جميعاً ، فتتصل فيما بينها وتدخل في تكتلات احتكارية تحدد منتجاتها وأسواقها وتقسم الغنائم كما قلنا . وقد يحدث أيضاً أن يتحد مشروعات كبار ان ضد المشاريع الأخرى فيدفعانها إلى الانسحاب من الانتاج

ففي الحالة الرأسمالية الحرة ونتيجة لتسرب الأفكار الفنية ومنافسة السلع الأجنبية للسلع الوطنية يميل بعض كبار الرأسماليين طمعاً في الربح إلى انشاء صناعة نسيج آلية تضم الآلاف من العمال المأجورين وتستخدم أحدث مبتدعات الفن الانتاجي . وباعتبار ان سوق الانتاج والتصدير حر فان منتجات هذه المشروعات الآلية - نتيجة لتمتعها بمزايا الانتاج الآلي - تكون أقل كلفة من السلع المنتجة في المصانع اليدوية الصغيرة وتستطيع تبعاً لذلك أن تستولي على سوق البيع بحيث يصبح الآخرون « أي الحرفيون » لا مكان لهم لتصريف منتجاتهم ، الأمر الذي يدفع بهم إلى الانسحاب من الانتاج والبحث عن العمل المأجور سعياً وراء الرزق ويكون السبيل الوحيد المفتوح امامهم هو أن يلتجئوا إلى المشاريع الصناعية ليعملوا فيها بصفة اجراء . وهكذا تغلق هذه الحرف أبوابها ويتحول أصحابها إلى عمال اجراء في نفس صوة العمال الآخرين ، وينفرد في السوق بضعة من أصحاب المشاريع الكبيرة التي يمكنها أن تتنافس فعلاً . ولكن هذه المشروعات تدرك فجأة ان المنافسة تلحق بها الضرر جميعاً ، فتتصل فيما بينها وتدخل في تكتلات احتكارية تحدد منتجاتها وأسواقها وتقتسم الغنائم كما قلنا . وقد يحدث أيضاً أن يتحد مشروعان كبيران ضد المشاريع الأخرى فيدفعانها إلى الانسحاب من الانتاج

واحدة اثر أخرى حتى يتم لهاتين الشريكتين السيطرة المطلقة على السوق ومن ثم تتحكمان - وقد أصبحتا منفردتين - بالسوق وتفرضان الأثمان كما تشاءان . هذا ولا يخفى عليكم ان هذه العملية تتم باسم الحرية الاقتصادية التي ترعاها الدولة الرأسمالية من جهة ، كما ان الصناعات الوطنية في البلاد المتأخرة غالباً ما تنشأ في كنف الدولة وحمايتها من المنافسة الأجنبية .

ولر الآن كيف يحل الاشتراكيون المشكلة : تقدم الدولة المعدات الآلية الفنية وتدعو أصحاب الحرف والعمال إلى المساهمة في الانتاج داخل هذه المصانع ، وتقدر أثمان منتجاتها على أساس الكلفة الحقيقية ، وبذلك تحذف المنافسة ، ما عدا المنافسة في الانتاجية والجودة ، كما تلغي احتكار الثمن ، وتحقق بذلك مصلحة العامل المنتج والمستهلك الوطني ، في هذه الحالة يقسم الربح الذي يناله رأس المال وأصحاب المشاريع بين المستهلك الذي يدفع الآن الثمن الحقيقي الذي هو أدنى طبعاً وبين العمال الذين يأخذون لقاء عملهم قيمة هذا العمل تماماً لا أدنى ولا أكثر . إن الدولة يمكنها أن تقتطع نصيباً من أثمان السلع المنتجة لتعوض ما تفقده الآلات أثناء عمليات الانتاج ، وهكذا فما أن تبلى هذه الآلات حتى يتجمع في صندوق الدولة ثمن مساو لها ويمكن عند ذلك تجديدها دون أية تضحيات

مفاجئة !..

إن هذه الطريقة تحذف توضحيات العمال وتؤمن مصلحة المجتمع الاشتراكي بمجموعه ، حيث يمكن نقل أدوات الانتاج وطريقته من الطور التقليدي السيء إلى الطور الفني الآلي ، وتتوزع منافع هذا التطور توزيعاً عادلاً فلا تختص به فئة دون أخرى ، وتزداد الدولة غني وثروة حيث يمكنها أن تنمي اقتصادها الداخلي وتقف في وجه المنافسة الحرة العسالة في المجال الدولي في نفس الوقت . ولا يقتصر هذا النفع على الدولة الاشتراكية فحسب ولكنه يمكن أن يعم العالم بمجموعه إذ أن ملكية المجتمع لأدوات الانتاج وفي ظل نظام موجه عادل يحرم انتقال التركيز الصناعي من النطاق الداخلي إلى النطاق الخارجي الدولي حيث يستمر الرأسماليون في عمليات السرقة وسني الأرباح التعسفية الظالمة بالنسبة للمجتمعات الدولية أيضاً . في حين أن نظاماً من الانتاج الاشتراكي يمكنه أن يتنافس دولياً وبشكل حر بحيث يضطر المجتمعات المتخلفة إلى أن تندفع في تطوير فعاليتها الانتاجية نحو الهدف الآلي عن طريق التفاعل الحر « واذكاء الحافز والتقليد » وتقديم المعلومات الفنية والمعونات الخالصة . وتعم بذلك منافع الاقتصاد الآلي العالم بمجموعه بدل أن يكون وسيلة استثمار مفاجئة وظالمة كما هو الحال الآن ، حيث تسيطر التكتلات الاحتكارية الرأسمالية على سوق

الانتاج الدولية وسوق البيع ، وحيث تعمل على قتل الانتاج الحرفي الصناعي والتقليدي الزراعي قتلاً بدلاً أن تسمح بتطويره كلياً ودونما توضيحات .

ولنأخذ مثلاً آخر عن الزراعة في سورية ، فالمعروف ان غالبية الانتاج الزراعي يتم على الطريقة التقليدية : نظام الانتاج العائلي واستخدام المعدات اليدوية ، وقلة المدايرة بأساليب الانتاج ، مثل : الدورة الزراعية ، استعمال المخصبات « الاسمدة » المكافحة ، الزراعة الكثيفة . الخ .. وان مثل هذه الطريقة تسبب ضررين كبيرين رئيسيين أولهما : انها تخفي بطلاة حقيقية يطاق عليها الاقتصاديون اسم البطالة المقنعة أي ان الاسرة عندما يزداد عددها بحيث يفوق حاجة الارض المستثمرة للعمل البشري فانها أي الاسرة تبقى على وضعها الانتاجي السابق . وبمعنى آخر تحقق فائضاً من العمال الزراعيين كان في الوسع امتصاصهم في غايات انتاجية أخرى . وثاني هذين الضررين قلة الانتاج الزراعي بمجموعه وبالتالي ضالة نصيب الدخل القومي والريفي منه . ان احداث التطوير الفني في المجال الزراعي يتم ضمن النطاق الرأسمالي على الوجه الآتي : يستخدم كبار أصحاب الأراضي المعدات الالية والأساليب الفنية في الانتاج ويتحول العمل الزراعي العائلي إلى عمل مأجور يومي وموسمي ، وتتدفق الارباح الطائلة على أصحاب هذه المشاريع فيقبلون على شراء الأرض من

صغار الملاكين أو نهب أملاك الدولة وبحلولها إلى وحدات استثمارية كبيرة ، ولعل انفارق الأساسي هنا في عملية التطوير بالمقارنة مع عمالية التطوير الصناعي هو مقاومة الفلاحين المالكين بدافع من تعاقبهم بالأرض لأغراء أصحاب المشاريع . حيث يعرضون عن بيع أراضيهم ، ومن جهة أخرى فإن الملاكين الصغار لا يملكون القدرة المادية على تطوير استثماراتهم فنياً ، كما أن صغر أحجام أراضيهم لا يسمح بهذا التطور ، وينجم أخيراً وجود نوعين مختلفين من أنواع الاستثمار ، واحد في وآخر تقليدي لا يكاد يقوم بأود أصحابه . وثمة مجال دائماً لأن يخضع الفلاحون للأغراء أخيراً فيقبلون على بيع أراضيهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة كما حدث في مصر قبل الثورة !... والنتيجة الحتمية هنا أيضاً هو تركيز ملكية الأرض في أيدي فئة تقل مع الزمن حتى تصبح في المدى الطويل شبيهة باحتكارات المشاريع الصناعية .

وإذن فالنتيجة الواقعة هي هذه : أما أن يصمد الفلاحون للأغراء ، ويحتفظوا بأراضيهم دون أن يملكوا القدرة المادية والتقنية والعملية على تطويرها ، وهذا ليس في صالح الإنتاج القومي . وليس في صالح الريفيين في وقت واحد . وأما أن يستسلم الفلاحون للأغراء وتنتقل ملكية أراضيهم إلى الملاكين الكبار فيتحكم هؤلاء

باجور العمل الزراعي ، وبأثمان السلع الزراعية المنتجة في السوق الاستهلاكية .

إن الاشتراكيين يقدمون هنا أيضاً حلاً إجبارية عادلة فني مثل هذه الحالة بتطور الإنتاج الزراعي فنياً عن طريق تجميع ملكيات صغار الفلاحين في وحدات استثمارية تعاونية صالحة فنياً ، كما يجمع المالكون الجدد للأراضي المنتزعة من كبار الملاكين في وحدات مماثلة وتقدم الدولة المعونة المادية - لادخال الآلة - والاختصاصيين الزراعيين الذين يعملون على تطوير أساليب الإنتاج ، ويقتسم الربح الناتج المالكون من طرف والمستهلكون من طرف آخر ، وتقتطع الدولة نصيباً من الناتج عيناً ونقداً لتعويض أثمان المعدات المسلفة وأجور الفنيين كما تقتطع نصيباً آخر ثمناً لما يبلى من هذه الآلات حيث يتجمع في صندوقها أخيراً قيمة مساوية للآلات المستهلكة ، ويمكن عند ذلك تعويضها بدون توضيحات مفاجئة .

إن هذه الأمثال - كما ترون - مبسطة ومعرضة كثيراً يمكننا تحليل عمليات الإنتاج ونقدتها وفهمها ، وهي تحتاج إلى كثير من الأفاضة عن منافع الصناعات المؤتممة والتعاونيات الزراعية بشتى أشكالها ، هذه المنافع التي تصلح لأن تكون موضوع بحث مستقل ، كما أن لعمامة التطوير هذه مزايقها وصعوباتها الفنية والاجتماعية . ولعله من المفيد أن نذكر هنا بحاصة النجاح الذي أحرزه الاتحاد

السوفييتي في هذا المجال بالذات والذي ما يزال يحوزه هو والمجتمعات الاشتراكية الأخرى ، إذ تم نقل المجتمع السوفييتي من التطور الزراعي التقليدي والصناعي الآلي الحرفي المختلط ، إلى التطور الزراعي الفني والصناعي الآلي. والتجدير بالذكر أيضاً أن ما حققته وتحققه المجتمعات الاشتراكية في هذا المجال إنما يمثل اختصاراً عظيماً للزمن ، ففي عبر نصف قرن تقريباً تم أو كاد تحقيق هذه النتائج في الاتحاد السوفياتي ، في حين أن المجتمعات الرأسمالية الأوروبية استغرق منها مثل هذا العمل ما يزيد عن قرن ونصف تقريباً ، بالإضافة إلى ما ذكرناه من قبل من عدم توزع الاعباء والتضحيات توزيعاً عادلاً ، والحقيقة أن العكس هو الذي حدث ، فقد تم هذا التطوير خلال مائة وخمسين عاماً على حساب العمال والفلاحين دائماً ، وباستئثار الفئة القليلة المسيطرة على رأس المال والأرض .

إن حقيقة أخرى تجدر الإشارة إليها هنا وهي خاصة بالوطن العربي ، فالمعروف أن وطننا هذا يجوز الآن المرحلة الانتقالية الخطرة المحفوفة بالتضحيات والمصاعب ، وقد حدث في بعض المناطق انضيق متل هذا التطور ، ففي مصر وسورية ولبنان والعراق إلى حد ما بدأت الآلة تغزو القطاع الانتاجي الصناعي . وهي تدخل في خنفر واستحياء القطاع الزراعي أيضاً ، والعملية ماضية

قدماً دون أن تلاحظ تبدلاتها الجزئية السريعة . هذه العملية تطرح أمام العرب مشكلة ذات وجهين مختلفين : أولهما ، ان هذه العملية تم ضمن القطاعات السياسية القائمة حالياً كل واحدة بمعزل عن الأخرى . وثانيهما ، ان النظام الاشتراكي الذي قد ينشأ في قطاع سياسي ضيق لا يمكنه ان يحل الاشكال دون الوقوع في أخطاء عظيمة تنطرح آثارها على المستقبل .

فيما يختص بالشق الأول ، نلاحظ بوضوح ان الوحدة العربية وأن كان يصعب تحديد زمن تحقيقها إلا أنها واقعة في المستقبل حتماً ، تبعاً لنمو الوعي القومي وانعكاس هذا النمو على رجال الحكم في بعض الاقطار العربية المتحررة ، واذن فان الصناعة التي تبنى في هذه القطاعات ولأسواقها الخاصة سوف يصطدم الكثير منها بعضاً ببعض الآخر .

إن ذلك يؤكد لنا عظم المهمة الملقة على عاتق شعبنا ، هذه المهمة التي تتلخص في وجوب الاسراع في تحقيق الوحدة توفيراً لمثل هذه التضحيات ، إذ أن كل تأخير سوف يزيد من ثقل الاعباء التي سوف يتحملها الاقتصاد الموحد ، ولعل هذا هو السبب الذي يحفز الاقتصاديين العرب إلى المناداة بالبدا بالوحدة الاقتصادية إذا لم تتوفر إمكانات الوحدة السياسية حالياً ، كما يمكن استغلال عمليات التطوير الاقتصادية الفنية في صالح

المجموع ، وكما يمكن أن تختصر التوضيحات منذ الآن حيث تبنى على أساس من التخصص للسوق الموحد وللمدى الطويل . هذا وقد يفيدنا هنا أن نشر بخاصة إلى المزايا العظيمة التي يقدمها السوق الواسع للصناعة الناشئة ، إذ أن كثيراً من المشاريع الصناعية لم يقيض لها الظهور الآن بسبب من ضيق السوق الشرائية في البلدان العربية المجزأة وعجزها عن الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية ، ومن البديهي في علم الاقتصاد أن السوق الواسعة المعززة بالقدرة الشرائية هي الروح الحافزة الطبيعية لإنشاء صناعة حقيقية وطيدة الأركان .

وأما فيما يخص بالشق الثاني وهو : النظام الاشتراكي الذي قد ينشأ في قطاع سياسي ضيق لا يمكنه أن يحل الاشكال دون الوقوع في أخطاء عظيمة قد تنطرح آثارها على المستقبل . فكيف تكون الاجابة واضحة نفترض ان الظروف الاجتماعية مكنت الاشتراكيين من الوصول إلى الحكم في سورية ، فكيف نتوقع أن ينهج هؤلاء في مجال التطوير الاقتصادي . وهل في وسعهم التعجيل في التطوير إختصاراً للزمن والتوضيحات " احسب اننا قد أجبنا على هذا السؤال جزئياً منذ قليل ، فقد يقدم الاشتراكيون على عملية التطوير هذه ، وعندما تنشأ الصناعات فيما بعد ، وتم اوحدة المرجوة - التي هي قاعدة أهدافهم - يواجهون بالمتاعب فوراً ، ويكون

حذف المشاريع كبيراً في بلد قد أسرع في التصنيع كما يمكن الملاءمة كما قلنا بين الصناعات العربية وفق مبادئ التخصص . وهذا ضرر أعظم بكثير من الضرر الذي يلحق سورية الآن وهي في بداية مرحلة التصنيع . ومن جهة أخرى فإن سورية الاشتراكية هذه إذا رغبت في تأسيس صناعاتها وفق مبدأ التخصص العربي مستقبلاً فإن هذه الرغبة لن تخرج أبداً إلى حيز التنفيذ والواقع ، إذ ليس من حق سورية وحدها أن ترسم التجهيز الاقتصادي للأمة العربية في المستقبل ، كما أن هذا ليس في إمكانها فنياً ، وليس بجائز على أية حال من طرف واحد . واذن فسوف يصطدم الاشتراكيون حتى بمصاعب من هذا النوع لا حصر لها إذا ما طبقت مبادئهم في جزء صغير من أجزاء الوطن العربي دون الأجزاء الأخرى . وقد تصاب الحركة الاشتراكية نفسها بنكسات خطيرة إذا ما وجد الاشتراكيون في الحكم ولا قدرة واقعية في أيديهم لدفع عملية التطوير الزراعي والصناعي إلى الامام وهي مهمة مبدئية من أولى مهماتهم ، أما إذا تحقق توحيد بعض الاقطار العربية دون الأخرى - ونلاحظ هنا أن مركز مصر هو الثقل في المشكلة باعتبارها أعظم الاقطار العربية قوة في المجال المادي الانتاجي والسياسي معاً - ولذلك فإن أي اتحاد أو وحدة بين بلدين عربيين أو أكثر أحدهما مصر كشرط أساسي يسهل مهمة الاشتراكيين ،

بل انه يلغي معظم متاعبهم التي ذكرت . ان تحقق هذا الاتحاد يسهل عملية التطوير ، حتى إذا تمت في الجو الرأسمالي تكون مرابح الامة العربية وقتها - على الاقل - في حدها الأدنى ، إذ تحفظ مبدأ التخصص والذي تضفيه الاشتراكية هو العدالة والدقة في التوزيع .

بقي شيء أساسي آخر نقوله عن نظام الإنتاج غير عمليات التطوير التي هي من صفات الاقتصاد المعاصر الحامة ، وهو اختلاف أهداف الإنتاج بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، وقد كنا أشرنا بشكل عابر إلى أن المنتجين في العالم الرأسمالي يعملون بدافع من الربح . وليسع منتجاتهم في سوق حرة تقرر أثمانها وفق مبدأ العرض والطلب ، وان الذي يحصل على السلعة هو من يدفع أعلى سعر ! ومعنى هذا أن الطلب في السوق يقرر في النهاية نوع المنتجات وكمياتها . وليس من ريب في أن هذا الواقع يبدو طبيعياً ومعقولاً للوهلة الأولى ولكنه ما يلبث أن ينكشف عند التحليل إلى تناقض غريب بشع يشيع في الواقع الرأسمالي جميعاً . والطريقة التي تمكنا من الكشف عن التناقض هي في دراسة الطلب وظروفه وتحليل عوامله المختلفة . فمم يتألف الطلب اذن وما هي ظروفه ؟

نعرف من التجربة اليومية ، ان حاجات الانسان متعددة مختلفة . ومتباينة الأهمية أيضاً . وان قدرة الانسان على اشباع هذه الحاجات مشروطة بامتلاكه القوة الشرائية

لا يتبعها من السوق ، ومشكلة الاقتصاد كله هو في كيفية التوفيق بين حاجات الانسان غير المحدودة وامكانياته المحدودة على النطاق الفردي والقمومي معاً ، ولناخذ - توضيحاً للمشكلة - حالة مواطن عادي يتقاضى اجرة يومية مقدارها أربع ليرات سورية ، ولنفترض ان هذا المواطن يعول اسرة قوامها زوجة وثلاثة أبناء وان عليه ان يدبر أمور معيشته في نطاق اتفاق دخله اليومي هذا . فما هي الطريقة العمالية التي يوزع بموجبها اتفاقه ، لا بد وان ينظر المواطن إلى تأمين احتياجات اسرته الضرورية جسداً والتي يمكنها أن تؤمن استمرار حياتها وهي الغذاء والسكن والملبس ، وإذا افترضنا ان تأمين هذه الحاجيات تستغرق ثلاث ليرات من دخله ، ويتبقى له ليرة واحدة يستطيع أن يختار في اتفاقها بين حاجاته الشخصية ، الدخان وبعض المسائات كالسينما والمتنهي والمجلات الخ .. وهو يختار فعلاً الأكثر ضرورة له من هذه جميعاً ولنفترض الدخان ، ثم إذا ما تبقى شيء أنفقه على الكتب أو حضور بعض الحفلات السينمائية .

وهكذا يتكون طلب مواطن عادي وفي ظروف عادية على السلع المختلفة المطروحة للبيع في السوق . ولكننا إذا افترضنا حالة أخرى ، حالة مواطن ذي دخل مرتفع - وهذه السويات المختلفة شائعة عادة في المجتمع الرأسمالي - وليكن هذا الدخل خمسين ليرة يومياً ، عليه أن يوزعها

بين حاجياته المختلفة ، وفي كثير من اليسر يتبين لنا أن قدرة هذا على اشباع حاجاته ممتدة واسعة ، فهو يبدأ بتأمين الغذاء الضروري ، وتصبح السينما والمقهى والكتب الخ ... بعضاً من الضروريات أيضاً ، ويفيض عنه قدر ينفقه في تسليات وكماليات أكثر ، أو ينوع في المسكن والغذاء ، فيقطن منزلاً فحماً مجهزاً بالادوات الآلية الكهربائية ، ويستطيع أن يتسلى بالسفر أو المقامرة أو اقتناء التحف الثمينة ، وأخيراً يمكنه أيضاً أن يقتني سيارة إذا ما ادخر جزءاً من دخله اليومي لمدة عام أو بعض عام .

ونظراً إلى أن أصحاب المشاريع إنما ينتجون بدافع من الربح الفردي ، فإن الطلب في السوق ينعكس على توقعاتهم للمستقبل حيث يعدون العدة للإنتاج ، ومادام هنالك طلب فعال لأي من المنتجات فإن المشاريع تعمل على سد هذا الطلب ، وهكذا تمتلئ السوق بأنواع المنتجات ومستوياتها المتباينة ، من الخبز الضروري للحياة ، والمسكن البسيط إلى الأنواع المترفة من الغذاء والمسكن والسيارات والتحف واللعب والبرادات الخ ... وهذا وحسده الذي يفسر توفر السيارات في السوق الرأسمالية في الحين الذي يشكر فيه ملايين السكان من الحفاء ، كما يفسر اكتظاظ السوق بالغذاء المترف في الحين الذي يتعرض فيه الملايين من البشر للموت جوعاً أو برداً أو مرضاً ، وليس ثمة

من تقدير للمبادئ الخلقية او الاجتماعية او القومية في سوق الرأسمال الحر . فاختلاف المداخل الكبير . واستثمار فئات محدودة متخمة بالقدرة الشرائية يجيز أن ينفق الجهد البشري والمادة الأولية في انتاج وسائل الترف الباذخة ، ولو لم تسد حاجات ملايين المواطنين من السلع الضرورية اللازمة للحياة .. إن نظرة واحدة تلقونها اليوم على ما يجري في هذا البلد - وهو بعد في الدور الرأسمالي الأول يؤكد لكم هذه الحقيقة . ففي الحين الذي يقضي فيه الفلاحون أو العمال الفقراء مرضاً أو جوعاً أو عرياً ولا يتوفر لهم الحد الأدنى من الغذاء الواقي أو الطبابة تجري على الارض مزهوة المئات من السيارات الفارهة الخاصة التي تبرق في أضواء الشمس والتي يمتطيها المترفون إلى ملاعب الميسر وحفلات السر وحتى إلى قضاء بعض الوقت في المقهى ، ويتحول السوق على هذا الشكل إلى معرض بشع للأمراض التي تفتك في العالم الرأسمالي وينحل هذا الطلب الذي يقرر نوع المنتجات بدوره إلى فرق متباينة من القدرات الشرائية : بعضها ، وهو الاعظم . عند العتبة الدنيا من الضروريات وبعضها . وهو الاقل . عند المروية من الكماليات .

والآن ما هو الدور الذي ننتظر أن تلعبه الاشتراكية ؟ الواقع هو ان السوق لا يمكن الغاؤه كلية ، ولكن عملياته وظروفه هي التي تتبدل ، فقد رأينا من قبل ان

الطلب المعزز بالقدرة الشرائية هو الذي يقرر نوع المنتجات بغض النظر عن ضرورتها وأهميتها النسبية والقومية . ولكن النظام الاشتراكي يقلب الآية . فالحاجات القومية والمصلحة الجماعية هي التي تقرر نوع الانتاج ، ولا يمكن البدء بانتاج المواد الاستهلاكية المترفة إلا بعد أن يحصل الاشباع للحاجات الضرورية . فلا مكان هنسا على مائدة الاشتراكية للتخمة والجوع معاً . ولا يعقل ان يحدث هذا . بيد أنه يجب أن لا يظن أبداً إلى أن الاشتراكية تعمل على حرمان الناس من السلع المترفة فالعكس هو الصحيح . إذ ان الاشتراكية تتوخى ان يعم استهلاك السلع الكمالية في المدى البعيدا ولننظر هنا إلى كلمة تعميم الترف . كما انه يجب ان لا نظن ان الاشتراكية تريد أن توزع السلع وفق الحاجة . فهذا مبدأ شيوعي لم يطبق أبداً وما نحسب انه ممكن التطبيق . بل سوف يحصل اختلاف في القدرات الشرائية بين المواطنين . ويلحق ذلك حصول اشباع متباين نوعاً من السلع الاستهلاكية تبعاً لكفاءة كل مواطن ومقدار عمله . بيد ان توزيع الدخول في النظام الاشتراكي لا يمكن ان يترك ثغرات واسعة بين فئات الشعب . حيث تحذف جميع المزايا التي لا ترتبط بانتاج الفرد نفسه . أي مزايا الغنى المسبق وفرص الثراء القائمة على استغلال الآخرين الخ ... ولا يتبقى أمام الفرد من مجال لأدوار الدخل سوى كفاءته الخاصة . وهذه الكفاءة

مهما تباينت لدى المواطنين فهي لن تجيز قيام هوات واسعة
 بين دخول الدنيا . ودخول شبه خيالية .
 إن ارتفاع الطلب نوعاً وكما في النظام الاشتراكي يبنى
 على قاعدة عريضة تضم فئات الشعب . هذا الارتفاع
 ينتظر أن يحدث بشكل متوازن عام . دون أن يترك ثغرات
 عريضة فيه . والنظام الرأسمالي وحده الذي يمشي منحرفاً
 ويرتفع فيه الطلب بشكل هرمي تضيق ذروته شيئاً فشيئاً
 حيث يختم - كما قلنا - على رأس القمة بعض المترفين
 الفارغين الذين تستحيل بين أيديهم النقود إلى قوة هدامة -
 غير أخلاقية - تمتصها الشهوات المزيقة . المنحرفة .
 وأصطناع اللذائذ الغريبة عن روح الانسان السوية . وهكذا
 يجرم النظام الرأسمالي خفياً وتنفذ أمام المصير الاشتراكي
 للانسان نوافذ عريضة مشرقة تبشر بالخير والرفاه العام .
 إن أحداً لن يضطر في ظل الاخلاق الاشتراكية . لتجميد
 مطالبه وتقنينها . ولكن المناخ المحقق العام سوف يفرض
 أحكامه . ومن قبل تازم الحدود المعقولة الطبيعية للدخل
 هذه الاحكام أيضاً ، وكذلك فان أدوات الترف لن يبطل
 انتاجها قطعاً أو استيرادها . لن يبطل انتاج السيارات
 والبرادات والتسليات الفنية العديدة . حتى في مطلع تطبيق
 النظام الاشتراكي . ولكن قوة الطلب الممكنة وقتها سوف
 تنبع من دخل الانسان المنتج الخصاص . وقد يصيب
 الناس جملة الحرمان الجبري في سبيل بناء اقتصاد قومي

قومي متوازن . يلحق بالاقتصاد العالمي المتطور .

إننا نحن الاشتراكيين العرب على ثقة من أن أعينكم قادرة على أن تبصر وراء هذا البريق الزائف حقيقة التناقض المغيب للقائم الآن . هذا التناقض الذي يكشف لنا لجانب المنطقي من السوق وهو يمثل عامة شعبنا العظيم ، الذي يمتشي على قدميه ويتناول خبزه اليومي ليس غير . وهو يكشف لنا ما تحت ابريق أيضاً . حيث تنعم القمة بسبب من نجاد الموروث أو التفاضل الكاذب بكل هذه المميزات التي نشهدها إن الاشتراكية تعمل بانحسار وبشرف حتى يشتعل الجانب المنطقي ويتوهج . من أجل هذا شعب فقط . تنشأ المصانع ومزارع التعاون . وإلى أن يعم حبز الرضاء والصحة . فان الآلة في مجتمع الاشتراكيين لن تسخر أبداً لتمد القمة المنعمة بالاداة التي تقتل فرائعها وتبسطها . ان الملابس الحريرية الزاهية ، والسيارات الأميركية الفخمة والمتحف وآلاف الاخفيات ، لن تكون نافعة لدى شعب ينتهي تاريخه الصناعي القومي ويرفع من مستوى شعبه الاول ضروري . ومن أجل هذا فقط سوف تحذف . فاذا كان شعار الرأسمالية : « الانتاج لمن يدفع أعلى ثمن » . فان شعبارنا نحسن لاشتراكيين هو هذا : « الانتاج للشعب » .

ب - التوزيع :

يعرف الدخل القومي لمجتمع ما بأنه مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة من الزمن أو هو بمعنى أدق « القيمة النقدية لمنتجات المجتمع من سلع انتاجية واستهلاكية في بحر سنة » .. ويختلف بذلك معنى الدخل القومي عن الثروة الأهلية إذ ان مفهوم الثروة ينصب بشكل خاص على السلع الاستهلاكية وادوات الانتاج التي تعمر « مثل آلات المصانع والمزارع الخ .. » والتي يتأجل استهلاكها بالإضافة الى المادة الأولية الطبيعية المخزونة في الأرض التي لم يتحقق استهلاكها بعد « كالبترول ، والمواد المعدنية الخام الخ .. ». هذا ويمكن الإشارة بشكل خاص الى مركز الأرض المنتجة في تكوين الثروة الأهلية وهي اداة الانتاج الرئيسية التي تتجدد قوتها الحيوية الحصبة باستمرار عدا حالات الاستنزاف الشاذة التي تتعرض لها التربة بسبب الجهل البشري .

ولقد آثرنا ان نميز في مصلع بحثنا عن التوزيع بين الثروة الأهلية والدخل القومي لما في ذلك من معنى خاص يعتمد الاقتصاد الرأسمالي النظري اهاله . فالمعروف في هذا الاقتصاد انه يقصر بحث عملية التوزيع على الدخل القومي دون الثروة ، وعرضه من ذلك تجنب الوقوع في مأزق

تحياتي بمهد السبيل لنسف احيكل النظري للاقتصاد الرأسمالي
 حبيبه . ومن الطبيعي ان يعمد الاشتراكيون الى التقاط
 هذه الورقة المهمة لتوضيح التناقضات اعلامية التي تكمن
 في عمليات توزيع الدخل في النظام الرأسمالي . وكشف
 الزيف الذي يزين أنصبة التوزيع القائمة بغشاوة من العدالة
 الفجة الكاذبة . هذه المادة التي تعطل ليس بسبب اختلاف
 مكلفات المنتجة وانما بسبب القصور المبدئي الذي يعدم أو
 يعطل بعض قوى المجتمع على حساب تفتح القوى الأخرى
 في المجتمع الرأسمالي .

وكما فعلنا من قبل في عرض آلية التركيب الرأسمالي
 ومقارنتها بتمثيلاتها في نظام الاشتراكي نفعل الآن بالنسبة
 لعمية التوزيع .

يقول الرأسماليون ان الدخل القومي ينقسم على
 عناصر المشتركة في الانتاج ويسمونها الى ربح أربع :
 أ - الأجور ، ب - الفائدة . ج - الربح . د -
 الربح . والأجور هي نصيب ذلك العنصر المشترك في
 الانتاج بجهد العضلي والذهني فقط « أي العمل وأرباب
 المهن الحرة ورجال الإدارة » والفائدة هي نصيب رأس
 المال لا المسد من الدخل تعويضاً عما يسمونه « تأجيل
 لاستهلاك » أما الربح فهو نصيب رأس المال المشترك في
 الانتاج تعويضاً عن تحمل المخاطرة التي تتضمن احتمالات
 ربح والخسارة ويكون الربح مقصوراً على الأرض التي

تقدم وحدها زيادة صافية حقيقية عما يدفع فيها من مواد الإنتاج .

ان النظرة الواعية لهذا التقسيم تدل بسهولة على مدى الافتعال الذي يتعمده الرأسماليون توخياً لدقة التحليل والمراوغة الاخلاقية معاً : فقد سبق ان أشرنا الى ان هؤلاء ينظرون الى عمليات السوق الطبيعية الحرة كأساس لعمليات الإنتاج الرأسمالي بمجموعه . وهذه العمليات لا يقتصر دورها على الإنتاج فحسب ولكنه يشمل التوزيع أيضاً . فالذي يشتري سلعة يمنح دخلاً للبائع ودخل البائع يذهب في شراء سلع أخرى أي انه يتحول بدوره الى دخل جديد وهكذا تتلرج السلسلة المغلقة الخاطات . المنتج يشتري العمل والمادة الأولية ويتلقى أصحابها دخلاً ثم يبيع منتجاته الكاملة الصنع في السوق ويتلقى دخله الخاص بدوره . والعامل يشتري بدخله السلع فكأنه يمنح دخلاً للآخرين وهكذا .. اذن فالسوق هو القاسم المشترك الأعظم للعمليات معاً ، الإنتاج والتوزيع والإدارة السحرية لعمليات السوق هي العرض والطلب . فلننظر الآن كيف يوزع العرض والطلب الدخل القومي المتحقق في شيء من التفصيل .

الاجور : في سوق العمل الذي يشبه الى حد بعيد في بعض عدياته سوق النخاسة القديمة مع تطويرها بحيث تتلاءم مع روح العصر الجديدة وبدعته « الحرية » . في هذا السوق تتحدد أجور العمال والمديرين وأصحاب المهن الحرة نتيجة لعوامل

العرض والطلب أو بمعنى اقتصادي أدق لعامل الندرة وغاية العامل الحدية معاً . ولا شك ان دراسة عوامل عرض العمل وطلبه بمدلولاتها العلمية الفنية تحتم علينا التعرض لكثير من التفاصيل الدقيقة التي هي من اختصاص علم الاقتصاد الرأسمالي التحليلي ولذلك فسوف نكتفي هنا بضرب بعض الأمثلة المبسطة التي تصاح لتوضيح المقصود من عمالية طب العمل وعروضه .

لنفترض وضع مشروع صناعي لإنتاج خيوط الغزل في حالة التكوين . فالمعروف ان هذا المشروع يحتاج الى عناصر الإنتاج الرئيسية التي تمكن اجمالاً برأس المال والعمل والأول يستخدم لشراء أو استئجار البناء وشراء المادة الأولية والعمل . وتأتي أي العمل يلزم لقيام بالتغيرات المطلوبة على المادة الأولية وهي هنا الصوف والتمطن والحرير الخام كما تصبح صالحة للاستهلاك البشري . ولنفترض ان حاجة المشروع الى العمل هي في حدود الـ ٥٠٠ عامل ، ولتبسيط التحليل نفترض ايضاً ان العمل المطلوب من نوع واحد فما هي الأجور التي يعرضها المشروع ليستطيع اغراء العمال وشراء جهودهم .

من البديهي ان عوامل كثيرة تتدخل هنا لتحديد مقدار الأجر الذي يعرضه المشروع على العمال . وأهم هذه العوامل بالنسبة لصاحب المشروع شيان أولهما ثمن السلعة المنتجة في السوق وتانيهما الربح الذي يتوقعه من جراء عملية الإنتاج

فاذا فرضنا ان ثمن المتر الواحد من الحرير المغزول يقيم في السوق بليرتين مثلاً فان الفرق بين كلفة المتر على المشروع وثمرته في السوق هو الربح الصافي الذي يدره الانتاج . ولو فرضنا ان المنتج قد دفع مبالغ ٥٠ قرشاً ثمناً للمادة الأولية وهي الحرير الخام وان نصيب هذا المتر مما يستهلك أو يتلف من الآلات خلال عمليات الانتاج يقدر بـ ١٠ قروش فان مجموع كلفة المتر دون أجر العامل تبلغ ٦٠ قرشاً وبما اننا افترضنا نموذجاً موحداً للعمل المطلوب فان الفرق بين الثمن ٢٠٠ قرش والكلفة ٦٠ هو ١٠٤ قروش يجب ان تقسم بين المنتج والعمال . وهكذا فان المشكلة تأخذ بالنسبة للمنتج على الشكل التالي :

اذا دفع الـ ١٤٠ قرشاً المتبقية أجراً للعمال فان ربحه يكون معدوماً . واذا دفع ١٣٠ قرشاً بشكل أجور تبقى له ربح صاف ١٠ قروش واذا دفع ١٢٠ قرشاً بشكل أجور تبقى له ربح صاف ٢٠ قرشاً ... وهكذا . أي أن ربح المنتج يتناسب عكسياً مع أجور العمال أو ان منحني الربح يسير بشكل معاكس لمنحني الأجور . ولو قدر رب العمل - باعتبار أنه يعمل هنا بدافع من الربح الخالص - ان يجعل مستوى الأجور عند الحد الأدنى لفعل ، بيد ان العمل لا يمكن ان يشري حسب أهواء رب العمل حتى في النظام الرأسمالي فاذا لم يوفر الأجر المدفوع حداً أدنى من مستوى المعيشة على الأقل أو لم يحفظ الحياة للعامل بمعنى آخر فان العمال

يتمنعون وقتئذ عن بيع مجهودهم وبصورة عامة فإن أجر العمل يتذبذب غالباً حول المستوى الحديدي للأجور - وهو التعبير الذي ابتدعه الاقتصادي الألماني لاسال - والذي يشير الى هذه الحقيقة وهي ان سعر العمل يتحدد بتكاليف انتاج العمل أي تكاليف شراء المواد الضرورية التي تحفظ حياة العمال فقط .

وتقودنا هذه النتيجة بالذات الى ايراد ملاحظة جانبية تلقي بعض الضوء على مدلولات هذه التعابير الفنية ، فالمعروف ان تكاليف المعيشة أو مستوى المعيشة أمران مختلفان حسب المجتمعات البشرية ونصيب كل منها من التقدم العلمي والاجتماعي ولا ريب في ان تكاليف المعيشة في بلد متطور كالولايات المتحدة أو ألمانيا مثلاً هو غيره في بلد متخلف كمصر والعراق وسورية والهند الخ .. وهذا ما يفسر لنا معنى رخص الأجور في البلدان المتخلفة وغلائها في البلدان المتطورة .

فاذا طبقنا مبدأ المستوى الحديدي للأجور بالنسبة للمثل الذي ضربناه أمكن القول بأن الأجر الذي يدفعه رب العمل سوف يتحدد بفعل احكام هذا القانون . ولنفترض ان تكاليف حفظ حياة العامل يتحدد بأجر يومي قدره أربع ليرات سورية وكانت قدرة العامل تمكنه من انتاج ١٠ أمتار غزل يومياً فان نصيبه من ثمن المتر يقف عند ٤٠ قرشاً ١٠٠ أمتار \times ٤٠ قرشاً = ٤٠٠٠ » ويحصل رب العمل

على ربح صاف من انتاج المتر الواحد من الحرير المغزول قدره ١٠٠ قرش .

ان العوامل الرئيسية التي تقصر العمال على قبول الحد الأدنى من الأجر عديدة منها : ١ - الطرف الضعيف في المساومة مع رب العمل . ذلك ان ضرورات العيش تفرض عليهم الارتزاق اليومي العاجل لدفع غائلة الجوع والعري والمرض . فليسوا اذن في مركز يسمح لهم بمساومة رب العمل في المدى القصير بله المدى الطويل في حين ان هذا يمكنه ان يساوم في السوق ولديه فضلة من الوقت حتى يقيض له الحصول على أرخص أجر فيقبل على شرائه . كما يمكنه غالباً - اذا ما توفرت شروط شراء عمل أرخص - ان يطرد العمال ويستبدلهم بأولئك الأرخص أجراً رغم الحدود التي تقيدها تشريعات العمل الحديثة في وجهه ومن فوق هذه التشريعات ايضاً .

٢ - ان تراحم العمال ومنافسة بعضهم البعض الآخر تدفعهم الى القبول بأجور متدنية . حيث يضطر الأكثر حاجة الى القبول بأجور منخفضة جداً قد تكون دون المستوى الحديدي ايضاً . والتراحم الآني العجول بين العمال وحاجة بعضهم الماسة الى العمل تلحق بهم جميعاً في النهاية أبشع العاقبة . ذلك ان المنافسة الحادة وتحدد عرض العمل بشكل واسع يفوق بمدى بعيد طلب العمل . يعمل على زيادة خفض الأجور . ويحسن موقف رب العمل الذي يشح

تج عرض الأجر نظراً لوفرة عرض العمل وهذا هو السبب الرئيسي الذي يدفع المجتمعات المتطورة الى فرض الحدود الدنيا لأسعار العمل عند المستوى الخديدي تلافياً لزيادة انخفاضه الى حيث لا يقوم بالأود .

ومع ذلك فان ظروف العمل الفنية تجيز وقوع اختلاف في أسعار العمل تبعاً لعامل الخبرة . فالعمل الماهر skilled labour ينال دائماً نصيباً أعلى من الأجر وذلك طبيعي بسبب من ان عرض العمل الماهر شحيح والطلب عليه واسع جداً وبخاصة في المراحل الأولى من عمليات تطوير الاقتصاد المتحولات في اتجاه الآلية . أما المثال المبسط الذي ضربناه فهو يفترض نموذجية العمل ومرونته المطلقة التي تسمح لصاحب المشروع شراء الأكثر رخصاً منه وهي حالة مقترحة لتبسيط البحث وتخيله ليس غير ، ولكن هذا لا يعني أبداً ان العمل الماهر ينال نصيبه الحقيقي من الدخل في ظل النظام الرأسمالي فالأمر على العكس دائماً والذي يحدث ان ندرة العمل هنا تقلل من فرص المساومة المطلقة التي يملكها أصحاب المشاريع وتحسن بالمقابل من العمال في السوق ، وتحتفظ عمليات السوق في نفس الوقت بآليتها الرئيسية التي تجعل أجر العامل وربح رب العمل يمتحان من نبع واحد أو بمعنى آخر يقسمان مقداراً معيناً والأكثر حظاً منه هو الأكثر قدرة وقوة وتحكماً، ونلاحظ أيضاً انه بالرغم من نشوء النقابات العمالية وصدور التشريعات

العملية التقدمية فان ما يدور الآن في العالم الرأسمالي يقطع بأن
لتحكم والقدرة ما يزالان في صف رأس المال الذي يزيد
في تركيزه مع الزمن ويوسع القاعدة الشعبية التي لا تملك
شيئاً سوى أجورها اليومي المعلق ..

والآن ماذا تعرض الاشتراكية من حلول بالنسبة للاجور؟
لقد قلنا من قبل ان عمليات السوق في جوانبها التي
تتحكم في الانتاج والتوزيع سوف تحذف في النظام الاشتراكي
ولكننا لم نفصل بشكل واضح العمليات المقابلة التي يجب
أن تأخذ دور تلك المحذوفة ، والحقيقة ان هذه يمكن ان
تعتبر من متاعب الاشتراكية الرئيسية . فاذا كان الثمن
في السوق الرأسمالية يحدد قيمة السلعة والاجر ومقدار الربح
وسعر الفائدة والربح فان ذلك جميعه يتم في آلية متكاملة
متناسقة تتذبذب حول كلغة انتاج التي هي في حدها
الادنى (على افتراض ان المنافسة قائمة والانتاج في)
بالإضافة الى الحد الأدنى من الربح الذي يرتضيه المشروع
كما يستمر في الانتاج ولكن اذا ما بطل عمل الثمن
فكيف يمكن عندها تقييم السلع ومن ورائها الأجور والربح
والفائدة والربح ؟ ما هو القاسم المشترك الذي يمكن له ان يفعل
ذلك بعدالة تامة ؟ ولنتظر في مثالنا التطبيقي بالذات ..
مصنع الغزل . ولتر كيف يمكن تحديد ثمن المتر في
السوق . وتحديد قيمة المادة الأولية ومن ثم أجر العامل
اي كلفة السلعة وثمانها السوقي ؟

لقد قلنا من قبل ان الثمن تحدده كلفة الانتاج في ظل النظام الاشتراكي وكلفة الانتاج هذه تنقسم الى ثمن المادة الأولية والعمل . والمادة الأولية تتحدد هي بدورها بكلفة انتاجها وهكذا باستمرار ... كلفة الانتاج هذه ماداً يمكن أن تعني في عالم الاشتراكية اذا لم يكن ثمة مجال لتحديدتها حسب عمليات السوق أي العرض والطلب ؟

يرد الاشتراكيون على ذلك كله بأن قيمة الساعة تتحدد دائماً بما بذل فيها من عمل انساني . فالمادة الأولية مثلاً وهي الحرير هنا ينحل انتاجها بدوره الى مادة أولية وعمل انساني والمادة الأولية مستمدة من الطبيعة وهي لا تعني شيئاً أبداً اذا لم يجر عليها العمل بعض التغييرات واذن فالعمل وحده وليس رأس المال هو القادر على تحويل المادة الأولية الغفل الى سلعة نافعة وصالحة للاستهلاك البشري . ويقتصر عمل رأس المال على شراء العمل المتجمد الكامن في التحويلات التي أجريت على مادة الحرير لتصبح صالحة للغزل . وهكذا بالنسبة لمواد الانتاج الأخرى . واذن فإن رأس المال المتمثل في الآلات الانتاجية والمباني أو بشكل نقود قادرة على شراء المادة الأولية ليس إلا عملاً سابقاً محفوظاً قابلاً للبيع في السوق . آلة الانتاج هذه كيف صنعت ؟ من المادة الأولية والعمل . والمادة الأولية استخرجت خاماً من الأرض ووطورت حتى جعلت بشكل أداة انتاج . والمباني ليست إلا أحجاراً صنعتها اليد الانسانية المبدعة . فالعمل وحده

مقياس القيم . والنقود ليست إلا رمزاً متفقاً عليه فحسب
واذن فان المشكلة تبدو وقد حلت للوهلة الأولى . نعطي
العامل الاشتراكي ثمن الناتج جميعه بعد تنزيل كافة الآلات
التي تبلى والمادة الاولى تشرى وتأخذ القضية شكل المعادلة
التالية :

ثمن المادة الأولية + كلفة استهلاك الآلات خلال عملية
الانتاج + أجر العمل = كلفة الناتج = ثمن الناتج في السوق
والمعادلة تطبيقاً تأخذ الشكل التالي :

٥٠ قرشاً « ثمن المادة الأولية ، الحرير الخام » + ١٠
قروش « كلفة استهلاك الآلات » + ١٤٠ « أجر العمل » =
٢٠٠ وهو كلفة السلعة وثمرتها في السوق معاً .

ولو نظرنا الى المادة الأولية « الحرير » فان المعادلة تحتفظ
بشكلها السابق : ثمن المادة الأولية + كلفة استهلاك الآلة
الانتاجية + أجر العمل = كلفة المادة = ثمنها السوقي . حتى
تبلغ المادة الأولية المختزنة التي يملكها المجتمع فتصير المعادلة:
أجر العمل = ثمنها السوقي . ان هذا حسن جداً . ولكن
قد يخطر لاحدنا سؤال وهو : كيف يحدد سعر العمل .
وما هي الطريقة التي نقيمه فيها بالنقود ؟ وهل يمكن
الوصول الى مقياس دقيق عادل لاسعار العمل المختلفة ؟
نحن نعلم ان العمل يختلف فمنه العمل العضلي العادي جداً
كرفع الثقل والجبر الخ . ومنه العمل اليدوي الماهر . ومنه
العمل الذهني الدقيق ، فهل من المعقول ان نساوي بين

أسعار هذه المستويات المختلفة جداً من العمل ؟ وهل يمكن ان نعتبر الوحدة الزمنية التي تنفق كالساعة مثلاً مقياساً للأجرة ؟ ليس من ريب في ان الاجابة على هذا السؤال دقيقة وشائكة جداً . فالاشترافيون انفسهم لم يتفقوا بعد على مقياس واحد موضوعي يصلح لتقييم أسعار العمل المختلف فقد يمكن لبعضهم ان يشير باستخدام عمليات العرض والطلب الرأسالية نفسها كمقياس للسعر . وذلك وبعد تجريدها طبعاً من أثارها الظالمة المتعسفة وعندها يقرر عامل الندرة وحده مستويات الاسعار . ومعنى الندرة هنا ينتصب على حاجة الانتاج الى نوع معين من العمل ومقدار هذا العمل المتوفر بعد منح الفرص المتكافئة في التعليم والتدريب للمواطنين جميعاً . الامر الذي يبطل الحواجز التقليدية المصطنعة القائمة الآن . فالمعروف ان التدريب على أنواع العمل الفني سواء منها الذهني أو البدوي يتطلب تفرغاً وجهداً لا يتيحهما العالم الرأسالي القائم الا للقلة المحظوظة من الناس فاذا منح المواطنون فرصاً متكافئة أمكن لذوي المواهب والقدرات منهم اكتساب المراتب أو المعرفة الكافية في شئ ضروري لعمل الانساني . وانصرفوا الى أنواع الاختصاص جميعها . يسوقهم في ذلك الميل الطبيعي وحاجة السوق ، ومن البديهي انه ليس في الوسع اعتماد مبدأ توافق الميل مع العمل توافقاً مطلقاً . فقد يذهب الميل بالكثير من الناس الى دراسة الأدب أو القانون أو الاقتصاد مثلاً بحيث

البحث والاقتصاد في معالجة احتياجات المجتمع الأولى

يفرق عدد من حاجة المجتمع . ثم ان كلمة الميل هذه مرنة جداً . بحيث يمكن تصنيفها في زمر محدودة ، يمكن أن تكون ضمنها الميول وتحدد وفق حاجات المجتمع الأكثر إلحاحاً .

وذن فن حاجة السوق تحدد اتجاهات تدريب من جهةتها . وتتلاءم هذه الحاجة مع الاستعداد الطبيعي لدى الانسان . ونتيجة لتوافق هذين العاملين يكون في اوسع تحديد أسعار العمل . فالعمل الذي يتطلب مراناً أكبر وكفاءة أعظم ينال أعلى مستويات الأجر المعروضة نتيجة لما يتعرض له صاحبه من تضحية وتأجيل لدخل والاستهلاك بسبب تأخره في المشاركة في الانتاج . ثم تنحدر سلم أسعار العمل حتى تبلغ أدناها عند العمل العضلي البسيط الذي يمكن لأي من الناس القيام به . والذي لا يكلف تضحيات في التدريب أو تأجيل لإدراك الدخل ، والإداة السعرية تلعب هنا دورها في تحديد حاجات المجتمع من أنواع العمل الانساني . فإذ ازداد اقبال الناس على تعلم حرفة مثلاً بحيث ينوف الحاجة اليها رخص الأجر وانصرف النجد عن تعلمها الى التهرب عن مهنة أعظم أجراً وهكذا... ان هذه الطريقة يمكن الاعتراض عليها باسم عدالة الاجتماعية انى ترفض الأخذ بمبدأ تنظيم العمل الاشتراكي وفق حاجات السوق الآتية السعرية فحسب . فالعمل الانساني ليس سلعة تباع وتشترى وتوجه بفعل الأحرار وان من أعظمه

مبتدعات الاشتراكية مراعاتها كرامة العمل الانساني وانسجامه مع الميول الطبيعية التي تذكرنا بالعمل الفرح الذي نادى به الاشتراكي الفرنسي شارل فورييه ، كما ان الاداة السعرية قد تدفع الكثير من المواطنين الى مقاومة ميولهم الطبيعية والانصراف الى تعلم المهنة الاكثر ادراراً للربح ، وهذا ما يسبب هم في المستقبل قلقاً مستمراً ونزاعاً بين الميول الدفينة والعمل اليومي الدائم ، ومن جهة أخرى فان أسعار العمل اذا تبعت أحوال السوق سوف تظل تتذبذب باستمرار ارتفاعاً وهبوطاً بحيث لا تضمن للمواطن الاستقرار والامن وهكذا جميعه يعارض الغائية الاخلاقية للاشتراكية ومع ذلك فان من المسلم به ان حجة أنصار هذا الرأي تبقى قوية مدعمة بما يجري واقعياً في الحياة الانتاجية ويظل من الممكن الاستفادة منها وتكييفها بحيث تخدم الغرض الغائي والوسيلة الدقيقة الموضوعية .

ان اشتراكيين آخر يدعون للدولة حق تحديد نصيب فئات العمل من الدخل في كل قطاع من قطاعات الانتاج مع مراعاة النسب العادلة بين أجور هذه الفئات ولنضرب مثلاً بعائد العمل (والتسمية هذه أصح بالنسبة للاشتراكية) في تعاونية زراعية فالمعروف ان العمل في التعاونية يتم عن طريق كتائب العمل المتخصصة في كل نوع من أنواع العمل الزراعي - (العمل الآلي - البستنة - الحصاد - الزرع ..) ففي مثل هذه التعاونيات يقرر الاخصائيون

نموذجاً يقاس على أساسه العمل الزراعي ، ولو فرضنا ان الوحدة هي ساعة عمل في أبسط الاعمال الزراعية التي لا تتطلب مراناً أو دراية فنية ، فان سلم الاعمال الأخرى تقدر بالنسبة لهذه الوحدة ، فساعة عمل المهندس الزراعي مثلاً تسجل بوحدين كاملين ، وساعة عمل الميكانيكي تقدر بوحدة ونصف . وساعة البستاني بوحدة وربع وهكذا حتى يصير تسجيل ساعات العمل التي تقوم بها كل كتيبة ، الى ان يتم بيع المحصول فيقسم دخل المزرعة على عدد الوحدات المسجلة خلال العام ، ويصير توزيع نصيب كل عامل وفقاً لما سجل من ساعات عمل فعلية ، وكذلك الشأن بالنسبة للصناعة حيث يصير اعتماد ساعة العمل البسيطة كوحدة قياس لمختلف الاعمال ، ويوزع دخل المصنع بنفس الطريقة السابقة .

ومع ذلك فان ثمة صعوبات تعترضنا . حتى لو قبلنا بأي من المبدئين المعروضين . اننا حتى الآن لم ننظر الى ما سوف يجري بالنسبة لثمن السلع . لقد قلنا من قبل ان كلفة الانتاج = ثمن السلعة في السوق ، ومن الذي يحدد ثمن السوق وكلفة الانتاج فاذا لم يكن ثمة من ثمن متفق عليه . فان كلاً من القطاع الزراعي أو الصناعي يحدد اثمان المنتجات كما يحلو له ، وبصورة اعتباطية جزافية . في حين ان العرض والطلب في العالم الرأسمالي هما اللذان يحددان الاثمان والتوزيع ، وثمان السوق هنا هو كافسة

البيع والاشتراك في مجالس التجارة - كيفية تأمين الاستثمار

الانتاج + ربح . فإذا لم يستطع صاحب المشروع تحقيق
أي ربح انصرف عن الانتاج في مشروعه أو الانتاج في
مشروع آخر وهكذا حتى يستقر حيث يحقق ربحاً . وليس
المسوق هو الذي يقرر أيضاً نوع المنتجات وكمياتها .
فحيث لا يوجد طلب لا يصير الانتاج ولكن الدولة لا تستطيع
تغني هذا كله وتتحكم في الانتاج كما رأينا تحبباً لاحتياجات
المجتمع الضرورية فالأقل ضرورة فسد ترف كفاية .
وهي مضمرة إذن أن تحديد أثمان المنتجات هائلاً .
أن تحديد الأحرار التي هي كمية الانتاج وتدخل في نفس
الوقت . وأمامها لتدليل هذه العنبة طريق واحد مفتوح
هو أن لا تضطر إلى الضام حيث تقصد اعادة فني كل
عمليات الانتاج التومية تواحه الدولة بالمشكلة ذاتها : أن
تقرر سائماً لعائد المنتجين من الدخل ولا تفرج أحداً .
وفي كل عمليات الانتاج أن نفهم في الدولة لا اشتراكية
إلا العمل الانساني مصدراً للدخل . والدخل هو معناه ثمن
البيع أي أن الدولة لن تمنح العائد للعمال من ميزانيتها
الخاصة . وإنما الذي يدفع الدخل في نهاية هر مستثمر .
فإذا شترى مواطن شتر كى سبعة هـ فإن ثمن الشراء يتحول
فوراً إلى دخل للعمال وهكذا بحيث تظهر في حالة عمالية
المسوق كلها شراء وبيع للعمل ليس غير . ولم يحدث ربح
صاحب المشروع وحده فقط إنما حذف أيضاً ربح وسيط
وفدئة رأس المال وبيع الارض . وإن تشع محمود مركز

۱۴۶۰ تا ۱۴۷۰ هجری - ۱۸۸۱ تا ۱۸۹۱ میلادی

حرفاً فندراً فهي تعمل هنا كوسيط للتبادل ولو أمكن
تعدد وحدة عمل قياسية بالنسبة لقطاعات الإنتاج جميعها
تدور في أوسع استخدام هذه الوحدة محل النقود دون أن
تتأثر حرة إنتاجية أو لاستهلاكية في شيء !

منه في النسبة المئوية للاشتراكية لاخذ بواحد من
الذين يسمون "معرض" و"مخرب" أو اعتماد وحدات قياسية
معينة في تقدير النتيجة بشكل تحكيمي.

بأنه لا يمكن توزيع الدخل فيصبح العمل
مستقرًا ومنتجًا وتتحقق هذه التوزيعات

وہیں سے پہلے ہی میں نے یہ فیصلہ کر لیا تھا کہ میں نے اپنے لیے ایک نئی جگہ چاہی ہے۔

سرع ايس كك مخصوصاً من قول في ضل الرئيسية بين
قوله من ... وعنده عظيم من العمل في نزاع بين

قضاءات الحاج صادق و زرعية نجوعية في الحرب
حول القضاء في حيث تميل كل منها الى

ترجمہ: من بعد علی حسب ثبوتات آخری بل
وعلی حسب التامیم منہ لان التی بدفع العائد ہو

المستطاب كبر ركن (انفس) في السوق هو نفسه كالمدة
ماتح در (سنة) من (ولا ريب في ان هذا النزاع

ذو ما ثبت له حجة مشهوره فسوف يخذ طابعاً حاد
شامداً اسديرة تبعاً نصه نجرانية وهكدا فان الصعوبات

لن تنتهي دعة و حبة في الأرض كية وان يصير في اوسع

التغلب عليها الا بالطرق الموضوعية والتساند الاجتماعي وشيوع التعاطف الاخلاقي بين فئات العمال . أو بمعنى آخر بالتجربة والخطأ . ولا يغرب عن بالنا أبدأ ان النظام الاشتراكي الذي ينسف أسس الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي ذي التاريخ والتقاليد العريقة المألوفة عليه أن ينشيء بدله أسساً جديدة شاملة منسجمة مع روح الانتاج الاشتراكي وغائته الاخلاقية العادلة ووسائله أيضاً .

إن تحرر العمال من سيطرة رأس المال واستغلاله وان القوة الانتاجية المركزة في أيدي فئة قليلة منسجمة سوف تتمدد لتأخذ طابعاً نقابياً جماعياً . والسيطرة هذه الموزعة المبعثرة في العدد الأعظم من الناس لن تحتفظ بمضامينها القديمة - إلا إذا تهدمت الروح الاشتراكية - وعليها ان تتحول إلى قوة بناء وعادلة . والعدل أمر نسبي تماماً . ومعنى هذا ان فرص التضحية والتسامح لتستين دعائم العداة موجودة دائماً في الدولة الاشتراكية . ان هذا الدولة ترد الحق إلى أصحابه وتجعل الحياة الانتاجية مشروعة وليس معنى هذا ان السلام قد استتب نهائياً فالبداية وحدها التي صححت وعلى الاشتراكيين من عمال الصناعة والزراعة والمهن الحرة ان يعملوا دائبين لا يصال قضية العداة إلى أبعد غاياتها - ولنذكر هنا - على سبيل العظة ما فعلته الحركة العمالية الاستخائوفية في الاتحاد السوفييتي الاشتراكي وما جرته من مزالق بالنسبة لنظام العمل والاجور والانتاج

أيضاً ، ولتر ما إذا كانت تختلف من حيث الوسيلة كبير اختلاف عن حركة الترشيد التaylorية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد اكتشف المعدن استخانوف عام ١٩٣٥ أثناء عمله طريقة جديدة تمكنه من مضاعفة الانتاج الاشتراكي ، وسرعان ما طبق تجربته الجديدة القائمة على أساس من تنظيم العمل وتقنين اللحظات الضائعة وحذفها وانتقلت عدواه إلى الآخرين إلى أن اتخذتها الدولة قاعدة ونموذجاً في الانتاج وقياس الاجر. وخطب ستالين مبيناً أفضالها قائلاً : « أين نلقى المغزى الذي تدل عليه الحركة الاستخانوفية ؟ لماذا حطمت الرأسمالية الاقطاع ودحرته ؟ لأنها خلقت مستويات أعلى من انتاجية العمل ومكنت المجتمع من انتاج كميات من السلع أكبر بشكل لا يحتمل الموازنة عما كان عليه في النظام الاقطاعي وبعبارة أخرى لأنها جعلت المجتمع أغنى وأوفر ثروة ؟ وما السبب الذي من أجله يمكن للاشتراكية وينبغي لها أن تهزم النظام الرأسمالي وبمعنى آخر لأنها تستطيع ان تمد المجتمع بقدر أكبر من المنتجات وان تجعله أغنى وأوفر ثروة مما يقدر عليه الاقتصاد الرأسمالي . »

وهكذا أصبحت الحركة الاستخانوفية قبة الدولة وعدل نظام الأجور على أساسها وتنعم الاستخانوفيون بأفضل هذه الأجور ، ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ لقد تحقق وفر أكيد في الانتاج الاشتراكي ولكنه تحقق أصلاً على حساب

البحث والاكتشاف في الاقتصاد - د. محمد عبد الحليم

الذين قتلوا أنفسهم قتلاً ليلاحقوا بالركب لاستخافوني في محاولة يائسة لاثبات كميائهم المتساوية وللحصول على أعظم قدر من الأجر . ولقد تحقق أوفر الكمي فقط وليس النوعي اذ ثبت بشكل قاطع ان كثيراً من الانتاج الاستخافوني كان دون الانتاج العادي نوعاً وجودة . كما ان الحركة انتهت أخيراً بسقوط هذه التجربة اليائسة في المدى الطويل عندما عجز العمال العاديون والمتسايمون وضايعون في الأجر لأنهم لم يرفعوا عن الاستمرار في محاولةهم بالنسبة للمستقبل !

ونو فرنا وسائل هذه الحركة بوسائل الترتيب التي اتبعها تايور لوجدها ان الفرق بينه وبين لا يتعدى مظاهر شككية فقط ان تايور دعا الى تنظيم العمل وحذف الملاحظات الفسائفة واستغلال امكانيات العمل في أفضلها وفي طريقة فنية مرسومة مبرراً ان هذه الطريقة بمصلحة المنتج والمستهلك معاً حيث تمنى كلفة الانتاج نتيجة لزيادة كفاءة العمل الانتاجية بمعنى تمنى كلفة منتج وخص السعة بالنسبة للمستهلكين وزيادة الانتاج القومي بمجموعه ومن أهداف واحد في ان حركة تايور استخدمت بحركة من قبيل الاشياء التي كساح ماض بتصوير المداخيل الاصل التي الذي يعيش فيه المجتمع رأساً حيث يتحول العمل الى آلات تتحرك بمقدار وتنفذ بمقدار وتدخل بمقدار وتعرف حفرتها أيضاً بمقدار . هذا في وقت الذي كانت فيه

البحث والاقتصاد في الاقتصاد - كتاب الاقتصاد - كتاب الاقتصاد

أبرز في استثنائية تعرف فيه مسنونيات التمجيد للحركة
الاستثنائية وهي كـ بين مقصودة مع التايورية من نسيج
وحد رفع كناية العامل الانتاجية ، زيادة الناتج القومي ،
زيادة الأجور ، وكان الاشتراكية الستالينية قد نسبت هنا
غيتها الاخلاقية وقدت ان تدخل في مسابقة مشينة مع
الرأسمالية لميز بجائزة الفرس النجالي في سباق لانتاج على
أحصنة من حم وعصب أي على أحصنة انسانية .

اننا نرفض من يث لمبدأ لأخذ بمثل هذه المحاولات
ونحن لا يمكن تصور نظام الاشتراكي الذي جاء ليغسل
الم أبل وتعصب ويرافق شعورهم وقد قبل الرهان وأدخل في
تروط المنافسة المرير . ان نأخذ ان تستخدم الاشتراكية
عند العمل وسيد لا يرد حيرته من وقدرتهم والاسقطنا
في شرك اننا تصيب رأسمالية . فالاشتراكية لن تقدر على
مخاراة رأسمالية في عدية ريعة لانتاج اذا كانت الزيادة
معسورة من العبد سر طبيعي أو مقطرة من آلام
التساير المحموم منتهب . يكون الامر على عكس ذلك
اذ ان الاشتراكية ترفض رفع ساعات العمل فوق الحد
الطبيعي الذي يرهق جسم ويستب سلامته وصحته حتى
لو طاب افعال ذلك بأنفسهم . ولعمل الانساني ليس ساعة
ولكنه طريقة في الحياة أو هو جزء من الحياة نفسها . ولذلك
يجب ان يكون فرحاً ، صحيحاً ، طبيعياً فلا يقتل الروح
ولا يفهرها . فانه نحن الاشتراكيين نعرب الذين

رفض التaylorية نرفض الاستخافونية أيضاً لانها معاً منحرفتان في نظرتهم الى العمل البشري ، صحيح تماماً ان رفع كفاية العامل الانتاجية ، وزيادة الانتاج ضروريان. وصحيح تماماً ايضاً ان الأجور يمكن ان تختلف ما دامت الموهبة والكفاية مختلفتين عند الناس ، ولكن اليس صحيحاً تماماً كذلك ان استخدام الأجور وسيلة لنخس العمال وقذفهم في دوامة التسابق الملهب ليس من روح الاشتراكية في شيء ، فحفز العامل على تحسين الانتاج ورفع كفايته وزيادة أجره بالتالي ، لن يتم بالنقد وحده ، ولكن باقامة فرص التدريب والتشجيع ، وبتنمية الروح الاخلاقية الجمعية في اعماقه ، ان احسان القيام بالعمل وراحة النفس واطمئنان الوجدان المهني موجودة جميعاً حتى في النظام الرأسمالي الظالم ، فهل ترى يتوفر الحسن مع الظلم ويلزمه النخس النقدي المستمر في واحة الاشتراكية عادلة .. ان الاجر الافضل للعمل الافضل . ولكن الاجر والعمل وسيلتان ليس غير ، نحن لا نعرف لأي شيء هما وسيلتان بالدقة واين هي الغاية . ولكن الانسان الاشتراكي المحرر لا بد ان يعرف ، فالحرية وحدها تقادرة ان تدله على الطريق . أخيراً ماذا بقي بين أيدينا من الرأسمالية (الربح - الفائدة - الربح) وهي عناصر الانتاج الأخرى التي تمنحها الرأسماليون دوراً رئيسياً في الانتاج ؟ ألم تعثروا عليها بين أنقاض هذا العالم المزيف المنهار بفعل زحف الافكار الاشتراكية ،

البعث والاقتصاد - كتابا اقتصادية - كتابات الاقتصادى

ودقة اداتها العلمية التحليلية . فقد قادنا هذا التحليل بصورة غير مباشرة الى الكشف عن خداع الرأسمالية النظري في التفريق بين الثروة الاهلية والدخل القومي ، ويمكن بعد ذلك منح النصيب الاعظم من هذا الدخل المالكى - الثروة العاملة في الانتاج ، ولكن هذه الثروة ليست الا جانباً مخزوناً من الدخل القومي الذي ينتجه العمل البشري - النقود ذاتها باعتبارها مخزوناً للقيمة ، والآلات والمعدات الرأسمالية والارض والاسهم ، كلها إما مقتطعة من الدخل القومي المنتج أو مادة طبيعية مخزونة يمتلكها المجتمع (الأرض - المادة الخام) ، واذن فالعمل البشري مصدرها الاساسي بل الوحيد ما دام هذا العمل هو وحده الذي يحول المادة الخام الى سلعة نافعة قابلة للاستهلاك ، أي الى سلعة نافعة ، ولكن سرقة ناتج هذا العمل الميسرة بفعل الظروف الاجتماعية الرأسمالية وتخزينها بشكل نقود أو معدات آلية هو الذي يعطي الحق لرأس المال أو الارض بالربيع أو الربح أو الفائدة فكأن عملية السرقة الرأسمالية تتابع حيث تستخدم الحصص المنهوبة من العمل البشري في تنمية ذاتها باستمرار حتى يصبح في وسعها التحكم أخيراً في المصدر الجوهري للانتاج أي العمل وتسخيرها ومنحه ذلك الجانب الضئيل من الدخل الذي عرفناه وضربنا أمثلة عنه ، والنظام الاشتراكي يعيد القاعدة المنحرفة الى وضعها الاصلي ، ويحرم المغتصبين من حقوق الاغتصاب الموروثة والمدعومة بالقانون

الجائر ، ليركزها ثانية في يد الفئة المنتجة صاحبة الحق أي ليعيدها الى منبعها الطبيعي وهو العمل . وهكذا ينتهي دور رأس المال في توزيع الناتج ويبقى دوره في الانتاج حيث يتحول شكل العملية الانتاجية من نحوها الرأسمالي المغلوط الى نحوها الاشتراكي السليم :

النظام الرأسمالي

١ - رأس المال + العمل = الناتج
 ثمن المادة الأولية + ثمن استهلاك ادوات الانتاج + اجرة العمل = كلفة الناتج
 كلفة الناتج + ربح رأس المال = ثمن السوق
 واذن فالربح = ثمن السوق - كلفة الانتاج

النظام الاشتراكي

٢ - رأس المال + العمل = الناتج
 رأس المال = عمل متجمد مخزون
 ثمن العمل المخزون في المادة الاولية + ثمن استهلاك العمل المخزون في أدوات الانتاج + عائد العمل الآني = كلفة الناتج
 كلفة الناتج = ثمن السوق
 واذن العمل (المتجمد ، الآني) = كلفة الناتج = ثمن السوق

وهكذا يصير صاحب المشروع عاملاً ، مديراً أو عاملاً يدوياً ، وصاحب رأس المال الذي يقرضه بفائدة ثابتة يحمي ظله البغيض عن لوحة الانسانية المشرقة الآتية ، والربيع الذي تعطيه الارض فضلة منها يأخذه الناس جميعاً من على مائدة الطبيعة ولا يستأثر به المالك القاعد في المضافة يزن الناس بمعايير الجاه والسلطان والمتعطلون المترفون يشمرون عن ساعد الجد ويضربون بالمعول أو يديرون الآلة ، أو يديرون عقولهم المخدرة المعطلة ، وعندما تلتمع حبات انعرق على جبينهم يستحقون الخبز اليومي الذي يأكلون .. يبرز أمام أعيننا المستشفة انسان الغد العامل ، البيت الواسع المريح والصبية يلعبون في الفناء المزهري وبعض الموسيقى الصادحة في جنبات الحي ، هو العمل المبارك الذي ينتج الطبيبات ، يستقي عيون الصبية فرحاً وصحة ، ينبت الزهر عند أقدامهم اللطيفة الصغيرة ، اذا كان لنا ان نستشف غد الاشتراكية النضر ، فأني أفضل رسم هذه اللوحة الباسمة فقد قدر لنا ان نعرف الظلم ونثور ضده ، ثورتنا المعمدة بالتعب والعناء لتحقيق الوحدة العربية والحرية الاشتراكية تكتسب مذاقها الحار والعذب معاً حتى يصير في امكان العرب الصغار ان تشرق في عيونهم البهجة والامن ، حتى يغسل عن أقدامهم طين الارض ، وتزرع أسماهم ويلقون الغذاء الجيد ومقعد الدرس ، فاذا لقيت أحدهم وقد التمعت روحه في عينيه بهجة ووداعة أدركت ان عالمنا

جديداً قد أرسيت أسسه على أرضنا الطيبة .. اننا نحن
البعثيين نناضل دائماً حتى يصير في مكنة الصغار ان يتسموا
للمستقبل فقد كفى العرب خمسة قرون من الجوع والعري
والخفاء . وآن للبعث ان يختصر آلامهم الطويلة ، وتفرش
الاشتراكية أمامهم الدرب .

١٩٥٦

